السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة : اسس لامبريالية جديدة

شيلا ريان

الحلقة الاولى

دشن حزيران ١٩٦٧* بداية النهاية لاسرائيل كمغامرة فريدة في الكولونيالية . ففي غضون بضع سنوات ، أعادت العلاقات الاقتصادية مع المناطق العربية المستولى عليها في حرب حزيران وضع اسرائيل ضمن الاشكال الكلاسيكية لقوة كولونيالية . ومع ابتعاد اسرائيل سريعا عن تقاليدها الخاصة ، التي كانت متميزة عن أي مشروع استيطاني آخر ظهر في أوروبا أو أمريكا الشمالية ، فانها تشارك الآن عددا من البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى في صفة الامبريالية : السعي وراء الارباح في العالم غير الصناعي . وتجني اسرائيل ، مثل القوى الاستيطانية الاخرى ، أرباحا عن طريق فتح أسواق جديدة لبضائعها المصنعة ، واستخراج المواد الخام من المناطق المسيطر عليها ، والاستغلال الشديد لقوى عمل السكان الاصليين .

الكولونيالية الفريدة للصهيونية قبل ١٩٦٧

استولى المزارعون البريطانيون في روديسيا وزارعو المطاط الفرنسيون في الهند الصينية والمستوطنات في الجزائر على مساحات واسعة من الارض واعتمدوا على العمل « الوطني » المنخفض الاجر للقيام بالشغل وجعل استيطانهم مربحا . وعلى أي حال ، تبنى المستوطنون الصهاينة في فلسطين ، بعد الحرب العالمية الاولى ، سياسة متعمدة في رفض استئجار العمال الزراعيين العرب «الوطنيين» وفي استخدام عمل اليهود المهاجرين بدلا منهم. لقد أدرج هذا التحديد العنصري ضد العمال العرب الفلسطينيين في دستور الوكالة اليهودية ، وهي منظمة الاستيطان ، في عبارة أكدت على أن « الوكالة ستعزز الاستيطان الزراعي القائم على أساس العمل اليهودي ، وفي كل الاعمال او التعهدات التي تنفذها الوكالة أو تساعد عليها، سيعتبر استخدام العمل اليهودي مسألة مبدأ »(١). وقد طبق الصندوق القومي اليهودي « مسألة المبدأ » هذه بكتابة عبارة في عقود الايجار التي أجرتها مع المستوطنين اليهود تطالب فيها بأن « ... يتعهد المستأجر بتنفيذ كل الاعمال المرتبطة بفلاحة الممتلكات بواسطة العمل اليهودي فقط » . وبعد أول انتهاكين في استخدام عمال عرب ، فرض الصندوق القومي اليهودي غرامة بـ ١٠ جنيهات فلسطينية ، وبعد الانتهاك الثالث يسترد الارض(٢).

---

* نظرا لطول هذه الدراسة سننشرها على حلقتين ، آملين ان ننشر الحلقة الثانية منها في العدد القادم من « شؤون فلسطينية » ، وستعالج موضوع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في قطاع غزة .